تنظيم عمالة الأجانب في العراق

الفرص والتحديات

وسام جاسب عوده

الأطر القانونية المتعلقة بعمل الأجانب في العراق

- ينظم قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 حقوق العمال الوطنيين والمهاجرين العاملين في جمهورية العراق.
- يشترط قانون العمل حصول العامل الاجنبي على إجازة عمل تصدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل الإلتحاق بأي عمل ، ويحظر القانون على أصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة ما لم يكن حاصلا على تلك الاجازة.
- تنظم تعليمات تعليمات ممارسة الاجانب العمل في العراق رقم 18 لسنة 1987 والصادرة بموجب قانون العمل السابق 71 لسنة 1987 آلية إستقدام العمالة الاجنبية الى العراق.
- تنظم تعليمات رقم (1) لسنة 2018 الصادرة بموجب قانون العمل آليات إنشاء وعمل مكاتب التشغيل الخاصة في العراق.

الأطر القانونية المتعلقة بعمل الأجانب في العراق

- لا يمكن لأي عامل أجنبي الإلتحاق بأي عمل ما لم يكن حاصل على بطاقة العمل الصادرة عن وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.
- يرتبط إستقدام العمال الأجانب بمدى حاجة العراق الى الايدي العاملة الاجنبية على ضوء ما يتطلبه الاقتصاد الوطني ، وعدم وجود مانع أمني من إشتغال العامل الاجنبي في العراق.
- يضمن قانون الإستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل للمستثمرين توظيف وإستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية إستخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها هيئة الاستثمار.
- نظام الاستثمار رقم 2 لسنة 2009 يراعي في منح الاجازة الاستثمارية أن يكون حجم الأيدي العاملة المحلية بما لا يقل عن (50%) خمسين من المئة من إجمالي الأيدي العاملة المستخدمة في المشروع.
- قانون إقامة الأجانب رقم 76 لسنة 2017 يُنظم آليات دخول الاجانب الى العراق وأنواع سمة الدخول والإقامة والكفالة والخروج من العراق.

أبرز المكاسب من تشغيل الاجانب

- نقل الخبرات والمهارات المتقدمة الى سوق العمل في العراق.
- تدريب العمال العراقيين على المهن والوظائف الجديدة في أسواق العمل أو التي تتطلب مهارات متقدمة عالية أو التي يكون فيها نقص في سوق العمل في العراق.
- الفرص لعقد الاتفاقيات الثنائية بين العراق والبلدان الموردة للعمالة لغرض التعامل بالمثل في كل ما يتعلق بحماية حقوق العمال.
- إشغال بعض المهن التي لا تعد جاذبة للعمال الوطنيين مما يساهم في تنشيط بعض قطاعات العمل.

التحديات القائمة

- عدم وجود إحصاء دقيق لعدد العمال الأجانب في العراق خصوصا إن تقديرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخصوص العمال الأجانب في العراق تشير الى تجاوز حاجز المليون عامل في وقت في وقت إن عدد إجازات العمل الصادرة والمجددة للعمال الاجانب لغاية نهاية حزيران 2023 بلغت 108 الف إجازة عمل بنسبة تقدر تقريبا 10% من الحجم المقدر للعمالة الأجنبية في العراق.
- وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب في القطاع غير المنظم وسط غياب المتابعة لشروط وظروف عملهم.
- ظروف عمل غير لائقة لنسبة كبيرة من العمال العراقيين والأجانب في ظل غياب التمثل القانوني والنقابي لهم وإنتشار حالات العمل الجبري والتمييز.
- التحديات التشريعية المتمثلة في بعض الثغرات في قانون العمل وقانون الاستثمار وقانون الإقامة للأجانب في العراق.
- تعدد الجهات المعنية بدخول العمال الاجانب الى العراق.
- الدخول والإقامة غير الشرعية لبعض العمال الاجانب في العراق.
- ضعف إنفاذ تشريعات العمل.
- ضعف ثقافة العمل في العراق.

التحديات القائمة

- الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم الاكاديمي والمهن والمهارات المطلوبة في سوق العمل.
- قلة التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية لتغطية عمليات تطوير التدريب والتشغيل المهني وتفتيش العمل وآليات تطوير عمل قسم العمالة الاجنبية في دائرة العمل والتدريب المهني.
- ميول العديد من أصحاب العمل لتشغيل العمال الاجانب وتفضيلهم على العمال العراقيين لعدة أسباب منها إقتصادية وإجتماعية.
- عدم وجود توازن بين معدلات البطالة والفقر في العراق وأعداد العاملين من الاجانب في العراق ، خصوصا أن العمال الأجانب المسجلين رسمياً فقط يحولون 600 مليون دولار سنوياً خارج العراق.
- الضعف في احصاءات العمل في العراق.

المعالجات العامة اللازمة

- إجراء إصلاحات تشريعية لضمان تنظيم عمل الاجانب في العراق بما يتوافق مع معايير العمل الدولية والإحتياجات الوطنية لتنظيم سوق العمل في العراق.
- تكوين فريق وطني يضم عدد الجهات مثل الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة العمل ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط وهيئة الاستثمار وأية جهات حكومية أخرى ذات صلة ، فضلا عن الشركاء الاجتماعيين من اتحاد الصناعات العراقي وإتحاد الغرف التجارية ونقابات العمال ، يتولى الفريق دراسة الوضع القائم وإعداد برنامج وطني لتنظيم العمالة في سوق العمل في العراق وفق التحديات المشار اليها اعلاه.
- الإستفادة من تجارب الدول العربية التي نجحت في تنظيم العمالة الاجنبية وضمان حقوقها وحقوق العمال المواطنين.
- توسيع مهام وصلاحيات قسم عمل الاجانب في دائرة العمل والتدريب المهني ورفده بالموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بعمله.
- توظيف عدد أكبر من مفتشي العمل ممن يمتلكون مؤهلات قانونية وإدارية وعلمية وإناطة مسؤولية متابعة ظروف عمل العمال الاجانب لمجموعة منهم ممن لهم القدرة على التواصل مع هؤلاء العمال والعاملات بلغاتهم الام أو اللغة الانكليزية.
- تفعيل المبادرات الوطنية الرامية الى الإنتقال من السمة غير المنظمة الى السمة المنظمة في العراق.
- تطوير المناهج الاكاديمية والتقنية والمهنية في العراق بما يضمن تناسب مخرجات التعليم والتدريب مع المهن والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

شكرا لحسن الاصغاء